CHAMBRE NATIONALE DES
CNCC
COMMISSAIRES AUX COMPTES
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

الطبعة العاشرة للجلسات الوطنية لمحافظي الحسابات

دور مهنة التدقيق والمحاسبة في دعم خروج الجزائر من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي واستعادة الثقة الدولية

الطبعة العاشرة الاحتفالية:
مسار، رؤية، ومهنة معزّزة

التوصيات الرسمية

الصادرة عن الدور ة العاشرة للجلسات الوطنية لمحافظ ي الحسابات.

22 و 23 ديسمبر 2025

فندق الأوراسي – الجزائر

EPO Entreprise Portuaire d'Oran
candia
MBI Algeria Campus. International Management & Business Institute
BNA Banque Nationale d'Algérie
CAAT الشركة الجزائرية للتأمينات
بنك السلام Al Salam Bank

CHAMBRE NATIONALE DES
CNCC
COMMISSAIRES AUX COMPTES
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

الديباجة :

اجتمع المشاركون في الجزائر العاصمة يومي 22 و 23 ديسمبر 2025 ، بمناسبة انعقاد الدورة العاشرة للجلسات الوطنية لمحافظي الحسابات ،

وهم مهنيّو التدقيق والمحاسبة، وممثلو المؤسسات العمومية، والخبراء الوطنيون والدوليون ،

وبعد الاطلاع على :

- المتطلبات المتزايدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي ؛
- إدراج الجزائر ضمن القائمة الرمادية، وما يقتضيه ذلك من استجابة هيكلية وموثوقة ومستدامة ؛
- الدور الاستراتيجي لمهنة التدقيق والمحاسبة في الحوكمة الاقتصادية، والشفافية المالية، وحماية النظام العام الاقتصادي ؛
- المهمة ذات المصلحة العامة الموكلة إلى محافظي الحسابات ؛
-

يعتمدون، بكل سيادة ومسؤولية، القرارات التالية :

التوصية رقم 1

الاعتراف بالدور الاستراتيجي للمهنة :

تؤكد الجلسات أن مهنة التدقيق والمحاسبة تُعدّ ركيزة أساسية من ركائز السيادة المالية والقانونية للدولة، وعنصرًا محوريًا في المنظومة الوطنية لمكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية .

وتوصي بالاعتراف المؤسسي الصريح بمحافظ الحسابات كفاعل رئيسي في الوقاية والكشف والردع ضد الممارسات غير المشروعة .

التوصية رقم 2

التزام المهنة بدعم الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي :

تجعل الملتقيات من الخروج المستدام للجزائر من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي هدفًا مهنيًا ذا أولوية قصوى، مشتركًا وقابلًا للقياس، يلتزم به جميع أعضاء المهنة .

كما تقرر مواءمة الأولويات المهنية مع محاور تقييم مجموعة العمل المالي، ولا سيما ما يتعلق بفعالية المنظومات، وجودة التصريحات، وقابلية تتبع إجراءات العناية الواجبة، وتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للتحقق .

التوصية رقم 3

تعزيز منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب :

تقرر الجلسات إرساء عقيدة مهنية وطنية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، قابلة للتطبيق على محافظي الحسابات، ومرتكزة على مقاربة قائمة على المخاطر، ومعايير موحدة لليقظة المهنية، وتوثيق مهني قابل للدفاع عنه .

كما توصي بالتعزيز النوعي لجودة تصريحات الاشتباه، وتطوير أدوات وقائية وهيكلية داخل مكاتب التدقيق .

CHAMBRE NATIONALE DES
CNCC
COMMISSAIRES AUX COMPTES
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

التوصية رقم 4

مركزية مفهوم المستفيد الحقيقي :

ترسخ الجلسات مفهوم المستفيد الحقيقي كعنصر محوري وعابر لكافة مهام محافظ الحسابات، لما له من ارتباط مباشر بمكافحة التهرب الضريبي، والهياكل القانونية المعقدة وغير الشفافة، والتدفقات المالية غير المشروعة .

التوصية رقم 5

تعزيز التعاون المؤسسي :

توصي الجلسات بإضفاء الطابع المؤسسي على إطار دائم للتعاون بين الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وخلية معالجة الاستعلام المالي والسلطة القضائية، يقوم على بروتوكولات رسمية، وتعيين نقاط اتصال معتمدة، وقنوات مؤمّنة لتبادل المعلومات .

كما تدعو إلى إرساء آليات مؤسسية لتبادل الخبرات والتغذية الراجعة، بما يضمن التحسين المستمر للممارسات المهنية .

التوصية رقم 6

تحديث الإطار التشريعي المنظم للمهنة

تؤكد الجلسات الطابع الاستراتيجي والأولوية القصوى لإصلاح الإطار التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة والتدقيق .

وتعتبر أن اعتماد هذا النص التشريعي يشكل شرطًا حاسمًا من أجل :

- تعزيز المصداقية الدولية للمنظومة الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ضمان الأمن القانوني لمهام التدقيق والمراجعة ؛
- تكريس الوضوح المؤسسي لمكانة المهنة ودورها .

التوصية رقم 7

التكوين المستمر ومراقبة الجودة :

تقرر الجلسات رفع مستوى المتطلبات المهنية في مجال التكوين المستمر، لا سيما في ميادين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومكافحة الاحتيال، وتعزيز الحوكمة، ومتابعة المخاطر المستجدة .

كما تعيد التأكيد على الدور المحوري لمراقبة الجودة باعتبارها أداة أساسية لتعزيز المصداقية على الصعيدين الوطني والدولي، على أن تُوجَّه هذه المراقبة نحو فعالية الأعمال المنجزة، وانسجامها، وقابليتها للتتبع والتوثيق .

CHAMBRE NATIONALE DES
CNCC
COMMISSAIRES AUX COMPTES
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

التوصية رقم 8

مكافحة الممارسة غير الشرعية لمهنة محافظ الحسابات .

إن الجلسات الوطنية لمحافظي الحسابات، بعد الاطلاع على :

- قائمة محافظي الحسابات المعتمدين، التي تفيد بصدور 5.128 قرار اعتماد منذ سنة 2012 إلى غاية

اليوم، من طرف وزارة المالية، عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة ولجنة الاعتماد التابعة له ؛

- كون الجدول الرسمي لمحافظي الحسابات لا يضم حاليًا سوى 2.932 مهنيًا مسجلين بصفة نظامية ؛
- وأن الفارق الهام المسجَّل، والمقدَّر بحوالي 2.200 اعتماد، بين قرارات الاعتماد الصادرة والتسجيلات الفعلية في الجدول الرسمي، يُعد عاملًا هيكليًا يُسهم في تشجيع الممارسة غير الشرعية للمهنة وانتشار ممارسات المجاملة والتساهل؛

تُسجِّل :

أن هذه الوضعية تُلحق ضررًا بالغًا بالمصداقية المؤسسية لمهنة محافظ الحسابات، وبموثوقية المعلومة المالية، وبفعالية آليات التنظيم والرقابة والإشراف؛

وبناءً عليه، تقرر الجلسات :

1 . إدانة وبأشد العبارات الممارسة غير الشرعية لمهنة محافظ الحسابات، وكذا ممارسات المجاملة، لكونها تشكل اعتداءً خطيرًا على النظام العام الاقتصادي، وتمس بثقة الفاعلين
الاقتصاديين ؛

2 . اعتبار أن هذه الممارسات تسهم مباشرة في إضعاف المنظومة الاقتصادية الوطنية، وفي عدم نجاعة آليات الرقابة، وفي تقويض الدور المؤسسي لمحافظ الحسابات؛

3 . الدعوة، طبقًا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، إلى سحب أو إلغاء قرارات الاعتماد التي لم تترتب عنها تسجيلات فعلية ومنتظمة في الجدول الرسمي للمهنة ؛

4 . المطالبة بتحيين الجدول الرسمي لمحافظي الحسابات بشكل شامل، موثوق ودوري، بما يضمن تطابقه مع قرارات الاعتماد السارية ؛

5 . الدعوة إلى تنفيذ برامج مستمرة للتحسيس والإعلام لفائدة المؤسسات الاقتصادية، والهيئات العمومية، والشركاء الاقتصاديين، تذكّر بالإلزام القانوني المتمثل في الاستعانة حصريًا بمحافظي حسابات مسجلين بصفة نظامية في الجدول الرسمي .

التوصية رقم 9

المسؤولية، والأمن القانوني، والاستقلالية .

توصي الجلسات بإرساء توضيح متوازن ودقيق للحدود الفاصلة بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية المدنية، وبين متطلبات اليقظة المهنية وضمان الاستقلالية، بما يكفل الأمن القانوني لمحافظ الحسابات دون المساس بفعالية منظومة الوقاية والمكافحة .

CHAMBRE NATIONALE DES
CNCC
COMMISSAIRES AUX COMPTES
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

التوصية رقم 10

أخلاقيات المهنة والنزاهة المهنية :

ترسخ الجلسات الأخلاقيات المهنية والاستقلالية الفعلية لمحافظ الحسابات كأساس غير قابل للمساس للثقة الدولية .

وتقرر ترقية ثقافة مستدامة قائمة على القدوة والنزاهة، ترتكز على الصرامة، والشك المهني، وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية .

التوصية رقم 11

نداء إلى السلطات العمومية .

توجّه الجلسات نداءً رسميًا إلى السلطات العمومية من أجل الدعم الفعّال لمهنة محافظ الحسابات، وذلك من خلال :

- الإسراع في اعتماد الإطار التشريعي المُعاد صياغته والمنظم للمهنة ؛
- تعزيز التعاون المؤسسي مع الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ؛
- إشراك المهنة بصفة منهجية في الأوراش الاستراتيجية للإصلاح الاقتصادي والمالي .

التوصية رقم 12

التزام المهنيين في خدمة الدولة .

تلزم الجلسات الوطنية جميع مهنيّي التدقيق والمحاسبة بالمساهمة الفعالة في :

- مكافحة الجريمة المالية والضريبية ؛
- إدماج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية؛
- دعم مسار التنويع الاقتصادي؛
- تعزيز جاذبية الاستثمارات وحمايتها قانونيًا وماليًا .
-

التوصية رقم 13

ميثاق الثقة بين الدولة والمهنة .

تدعو الجلسات إلى بناء ميثاق مؤسسي مستدام قوامه الثقة والمسؤولية المتبادلة بين الدولة ومهنة التدقيق والمحاسبة، بما يخدم الاستقرار، والشفافية، والمصداقية الاقتصادية للجزائر .

التوصية رقم 14

خارطة الطريق وآليات المتابعة بعد الجلسات .

تقرر الجلسات ما يلي :

اعتماد خارطة طريق وطنية للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات للفترة 2026 – 2028 ؛

الشروع في التنفيذ العملي لتوصيات الكتاب الأبيض الصادر عن الجلسات الوطنية؛

إرساء آلية دائمة للمتابعة والتقييم وإعداد تقارير دورية .

CHAMBRE NATIONALE DES
CNCC
COMMISSAIRES AUX COMPTES
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

الأحكام الختامية :

تشكل هذه التوصيات التعبير الرسمي والملزم عن الالتزامات الصادرة ع ن الدورة العاشرة للجلسات الوطنية لمحافظي الحسابا ت، وتعكس الإرادة الجماعية الصريحة لمختلف الفاعلين المهنيين والمؤسساتيين لجعل مهنة التدقيق والمحاسبة فاعلًا استراتيجيًا في منظومة الحوكمة المالية الوطنية، وأداة محورية في تعزيز الشفافية، والوقاية من المخاطر، ودعم الاستقرار الاقتصادي .
كما تؤكد هذه التوصيات الالتزام المهني والمؤسساتي بدور محافظي الحسابات في الإسهام الفعّال في الخروج المستدام للجزائر من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي، وفي استعادة الثقة الدولية في المنظومة المالية والاقتصادية الوطنية .

وتُعتمد هذه القرارات للنشر الرسمي، ويُؤمر بما يلي :

- نشرها كاملة على الموقع الإلكتروني الرسمي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ؛
- تعميمها عبر وسائل الإعلام الوطنية المكتوبة والإلكترونية ؛
- اعتبار نشرها وسيلة من وسائل الإعلام الرسمي والتنفيذ والمتابعة، ضمانًا للشفافية، وإحاطةً للرأي العام والجهات المعنية بمضمونها ومخرجاتها .

الجزائر، في 23 ديسمبر 2025

ع/ المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

الرئيس،
محمد يحيّاوي

الأمين العام بالنيابة،
محمد عبودي

أمين الخزينة،
بكير بلال.